دور الشمول المالي في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة الهندية للمدة (2011-2021)

آية فاضل جبار / باحثة / ayafadhal94@gmail.com
أ.د.وفاء جعفر المهداوي جامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد/ wafaa.jaffer.amen@gmail.com

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i138.1113
تأريخ أستلام البحث : 2023/1/8 مقبول للنشر بتأريخ : 2023/1/30

المستخلص

تناول هذا البحث الشمول المالي من حيث المفهوم والنشأة والتطور، كما تناول التمكين المالي للمرأة ،مبيناً العلاقة بين الشمول المالي والمرأة ، وقد استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات ، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المالية والمصرفية, وبيان مديات استجابة دولة الهند للبرامج والخطط الدولية المناهضة للمرأة في المجتمع واستعراض التوجهات المحلية لديهم , وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هو انه بالمقارنة مع دول العالم المتقدم فان المرأة الهندية ولغاية الوقت الحالي لازالت تعاني من الانخفاض النسبي في مصادر التمويل والمناخ المالي اللازم للشروع بإقامة مشروعاتهن الاقتصادية؛ وهو مبرر رئيس من المبررات التي تعمل على اضعاف المشاركة الاقتصادية المتوازنة, كما وتوصل البحث إلى مجموعة توصيات أهمها انه لابد من تكثيف وتعدد مصادر التمويل الاساسي للمرأة الهندية والبيئة الاقتصادية الملائمة لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامه المشروعات الاقتصادية ؛ والالتحاق بالركب العالمي لبلوغ اهداف التنمية المستدامة .

الكلمات الرئيسية : الشمول المالي ، تمكين المرأة ماليا و اقتصاديا .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 48 العدد 138 / حزيران / 2023
الصفحات : 130 - 144

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة

كشفت نتائج الدراسات والابحاث للأزمة المالية العالمية بعد عام (2008) عن وجود خلل مالي وهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالميين الامر الذي انعكس على معدلات سيولة القطاع المصرفي وجعل من تلك الأنظمة غير قادرة على مواجهة التزاماتها، مما دفع العديد من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية والرقابية الى إعادة النظر في عمل هذه الأنظمة ومعالجة مواطن الخلل فيها، إذ بينت تلك النتائج عن وجود فئة كبيرة من داخل المجتمعات مستبعدة ماليا أي لم تتيح لها فرصة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية , وان امكانية الاستفادة منها تدر كميات هائلة من السيولة , ولضم تلك الفئات المستبعدة للعمل ضمن الأنظمة الرسمية تطلب الأمر تبني سياسات ومعايير واستراتيجيات تعمل على النهوض بواقع هذه الأنظمة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب و تحمل الصدمات، اندرجت تلك الاصلاحات تحت مفهوم "الشمول المالي" الذي يتيح فرصة الحصول على الخدمات المالية والمصرفية عبر الانظمة الرسمية سواء الافراد او المؤسسات، وبشكل خاص الافراد من ذوي الدخول المنخفضة بسهولة ويسر وبأسعار مناسبة، وتجنبهم اللجوء الى الأنظمة غير الرسمية التي تهدد بعدم تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي .

ان تطبيق سياسة الشمول المالي للمرأة تتباين مستويات نتائجها من دولة الى اخرى وبحسب طبيعة البنى التحتية المالية لديها , ودرجة تقدمها وتطورها المالي و المصرفي وكذلك حسب التباين المجتمعي للدول المختلفة وايضا على مدى قطر الفجوة بين الجنسين ,ولأجل ذلك تم اختيار موضوع الدراسة لتعزيز قدرة المرأة اقتصاديا من خلال الخطط والبرامج الوطنية التي يتبناها البنك الاحتياطي الهندي للشمول المالي الهادف الى اسعاف المرأة الهندية من خلال الادوات الموزعة في المصارف فيما تقدمه للمرأة من منتجات و ائتمانيات وتحديد نقاط الضعف والقوه فيها , بهدف اعادة النظر بالخطط الجزئية لسياسة الشمول المالي المحقق لمتطلبات المرأة المالية والاقتصادية من اجل حفز المشاركة الاقتصادية .

اولا : اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في استعراض دور سياسة الشمول المالي للمرأة والاثار الناجمة عن تبني استراتيجيات وبرامج وطنية داعمة لها ، في تعزيز المشاركة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المشترك والمتوازن اجتماعيا , فهناك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة الى المنتجات والخدمات المالية من جهة, والنمو الاقتصادي من جهة اخرى ؛ اذ ان زيادة اشراك المرأة في الاقتصاد عبر رفدها بالتمويل اللازم من شأنه ان يحقق مكاسب في الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا : مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في ضعف فاعلية تأثير الخطط والبرامج الوطنية المستجيبة لتطبيق الشمول المالي الداعم للمرأة الهندية ,بالمقارنة مع دول العالم المتقدم؛ الامر الذي ينعكس على اضعاف المشاركة الاقتصادية من جانبها .

ثالثا : فرضية البحث

ان تكثيف الجهود نحو توسع وتعدد مصادر التمويل الاساسية للمرأة الهندية والعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامه المشروعات الاقتصادية من الممكن ان يوفر فرصا لحفز الانتاج المحلي الاجمالي بشكل متفق مع اهداف التنمية المستدامة .

رابعا : اهداف البحث

يهدف البحث للوصول الى المخرجات الاتية :

أ- الافصاح عن مفهوم الشمول المالي للمرأة والاثار المتعددة على تبني السياسات الداعمة للمرأة في المجتمع الهندي .

ب- الوصول الى اقطاب القوة والضعف لتطبيق سياسة الشمول المالي الداعم للمرأة الهندية .

خامسا : منهجية البحث

بالنظر الى البيانات الرسمية المتاحة والمعتمدة في البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي بأسلوبه الوصفي التحليلي .

هيكلية البحث

لغرض الوصول الى أهداف البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى اربع مباحث, تناول المبحث الاول **(مفاهيم الشمول المالي للمرأة .... دلالات تنموية)** حيث استعرض مفاهيم الشمول المالي الداعم للمرأة وبيان الدلالات التنموية من خلاله وتضمن المبحث الثاني**(واقع الشمول المالي في الهند)**عرج فيه على واقع الشمول المالي في الهند وكان المبحث الثالث تحت عنوان **(المبحث الثالث : المرأة الهندية ... سياسات واتجاهات عامة)** فهو

يبين واقع المرأة الهندية ,اما المبحث الرابع **(دور الشمول المالي في رفع مستوى تمكين المرأة الهندية 2011 - 2021)** حاولت فيه الدراسة بيان مساهمة سياسة الشمول المالي للمرأة في تعزيز تمكينها وتعزيز المشاركة الاقتصادية من جانبه.

المبحث الاول
مفاهيم الشمول المالي للمرأة دلالات تنموية

اولا : مفهوم الشمول المالي

اختلفت تسميات المختصين لمصطلح الشمول المالي في الادبيات المالية المتخصصة , منهم من أطلق عليه الاشتمال المالي ، والتمويل الشامل ، أو النفاذ المالي، إلا أن هذه التسميات جميعها تدور حول الغرض نفسه من حيث العمل على تطوير المؤسسات المالية المصرفية وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع أدواتها ، وذلك بهدف تكثيف جهود العاملين لجذب اصحاب الدخول المحدودة وربطهم بالجهاز المالي والذي قد يدعم قراراتهم المالية على مر الزمن(أيمان مصطفى فؤاد , ,17,2018) ، لذا ظهرت الكثير من التعاريف للشمول المالي وكما موضحة في الجدول (1) :

الجدول (1) تعاريف الشمول المالي

	المصدر	التعريف
1	(Reserve Bank of India Bulletin , 2006) البنك الاحتياطي الهندي	هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة الى اقسام واسعة من الفئات ذات الدخل المحدود، والمستبعدة مالياً، والوصول غير المعقد الى السلع والخدمات العامة وهو توجه ضروري لمجتمع منفتح وكفوء.
8	المركز المالي في واشنطن	عرف الشمول المالي بأنه (الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار معقولة وبأسلوب يحفظ كرامة العملاء)
9	(G20)* مجموعة العشرين	عرفت الشمول المالي على انه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بما يتلاءم مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة

الجدول من أعداد الباحثتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي , متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل , 2021 , ص20-22 .

ومن خلال العرض السابق للتعريفات الخاصة بالشمول المالي بشكل عام يمكن الوصول الى التعريف الاجرائي الاتي

الشمول المالي للمرأة : هو عملية تمكين فئات المجتمع المختلفة ، بالتركيز على العنصر النسوي منها ، والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية و المنتجات من (الحسابات المصرفية ، التحويلات المالية المحلية والدولية ، الرهون العقارية ، القروض قصيرة الأجل , رواتب ، وما إلى ذلك) واستخدامها بجودة عالية وسهولة وامان وبتكلفة منخفضة ، وهو ما ينعكس بدوره على مستوى معيشتهم وعلى النظام المالي وعلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة , والناتج المحلي الاجمالي , وبالتالي النمو الاقتصادي للدولة .

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن الشمول المالي لا يعني فقط الوصول الى الخدمات المالية وانما ضمان امكانية استخدام هذه الخدمات بجودة عالية ولهذا يمكن توضيح مكونات و متطلبات الشمول المالي في المخطط (1) الاتي :

*مجموعة العشرين: هي أول مؤسسة تعنى بقضايا (Financial Incluision) نشأت عام 2009 انطلاقا من فكرة تبادل المعرفة العالمية وتعد المفتاح الرئيس لتوسيع وتحسين سياسات (FI) وتضم اكثر من تسعين (90) دولة من الدول النامية ممثلة من(119) دوله وقد استثمرت شبكة الـ (Alliance for Financial- Incluision) أن مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعزيز الشمول المالي وضعت على جدول الأعمال في نوفمبر عام 2008 وأطلقت رسميا في اجتماع بيتسبرغ في أيلول عام 2009، وعلية نجد ان جذورها سبقت الأزمة وبحلول منتصف العقد، وضعت سياسات التحرير المالي التي اضطلع بها العديد من البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة حدا "للقمع المالي."

مخطط (1) مكونات ومتطلبات الشمول المالي

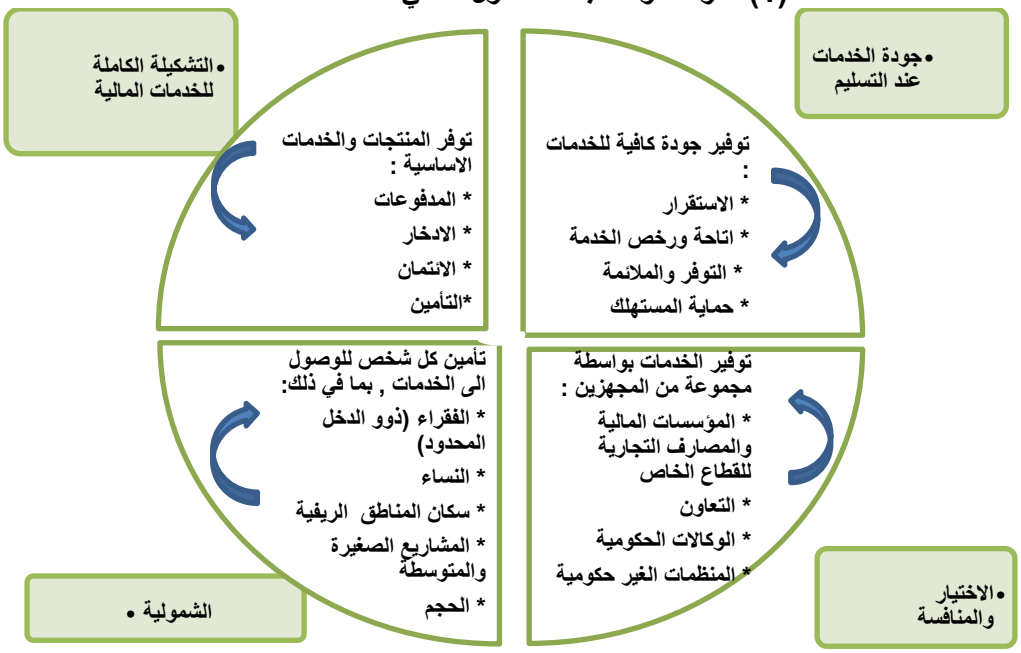

المخطط من اعداد الباحثتين بالاعتماد على :

- كونت، اسلي ديميرجوتش، واخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية , كتيب العرض العام، واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2017 , ص79 .

ثانيا : الشمول المالي للمرأة .. الاهمية والاهداف

ولقد انصب الاهتمام نحو هذا المفهوم بعد ادراك عوامل عدة منها : (رائدة أيوب , 2010 , 22)

أ - ان المرأة تمثل نصف الموارد البشرية لأي مجتمع والتي تعد عاملا إنتاجيا مهما لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فأنه يسهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع ككل .

ب - كما أن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها مالياً واقتصادياً يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في التنمية البشرية المختلفة .

ج - ان عملية الاستقلال المالي للمرأة تساهم في تعزيز النمو والتنمية المستدامة في البلدان ليس فقط من خلال إنشاء الأعمال التجارية أو المشاركة فيها فحسب وانما من خلال تحسين إدارة الموارد المالية الشخصية والعائلية ايضا .

1- أهمية الشمول المالي للمرأة

يؤدي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على مختلف المستويات إلى نتائج أكثر إيجابية اقتصادياً ومالياً واجتماعياً وإنسانياً وسنوردها بشيء من التفصيل تباعاً وكالاتي :

- **أهمية الشمول المالي للمرأة على المستوى الاقتصادي**

أ- **العلاقة بين المرأة والنمو الاقتصادي :** على مستوى المحددات الاقتصادية تعتبر فرضية المنحنى الذي يأخذ شكل حرف **U** الذي ساهم في تطويره كل من(**Pampel & Tanaka and Claudia Goldin**) من أهم الفرضيات التي تشير إلى الارتباط ما بين مشاركة المرأة في سوق العمل، ومستويات التنمية المستدامة مقارنة بمستوى الدخل **(**Pampel F. C., Tanaka K,1986,64**)**, اذ أكدت بعض الدراسات تحقق هذه العلاقة المعروفة بالمنحنى على مستوى عينة تضم عدد كبير من الدول بلغ (162) دولة خلال المدة (1990-2012)، ولخصت إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل تنخفض مع ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي (علاقة عكسية) ، ويستمر ذلك حتى الوصول إلى مستوى معين من النمو الاقتصادي يصبح عندها الاقتصاد قائماً بشكل أكبر على قطاع الخدمات بما يمثل عتبة محددة من الدخل ترتفع عندها مشاركة المرأة في سوق العمل مجدداً, و تجدر الإشارة إلى أنه تم إثبات هذه العلاقة في عينة كبيرة من الدول المتنوعة من حيث مستويات الدخل، ولكن لم تثبت هذه العلاقة عندما تم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات فرعية حسب مستويات الدخل , فعلى سبيل المثال، لم تظهر العلاقة المحددة في منحنى **U** في الدول منخفضة الدخل، بل بالعكس انقلب

المنحنى وظهرت علاقة موجبة ما بين النمو الاقتصادي ومشاركة المرأة في سوق العمل في هذه البلدان (Lechman E and Kaur H,2015,12) على ضوء ما سبق يمكن القول بأنه رغم كون هذه الفرضية تفسر اتجاهات مشاركة المرأة في سوق العمل استناداً إلى نماذج البيانات المقطعية، إلا أنها لا تزال غير قوية ولا تعد اتجاها ثابتا على مستوى كافة الدول, وان (العلاقة الطردية) بين مشاركة المرأة في سوق العمل ومآبين النمو الاقتصادي هي التي ثبتت صحتها في البلدان منخفضة الدخل .

ب- **الادماج المالي في اطار الاقتصاد الرسمي :** إن دمج المرأة في إطار الاقتصاد الرسمي هو أمر فعال لاقتصاد أي بلد, اذ أن اعتماد إطار مؤسسي فعال يدعم الإدماج المالي للمرأة ويزيل كافة أشكال التمييز يعد مؤشر قوي وإيجابي لوجهة نظر دول العالم والمنظمات الدولية مما يعزز الثقة في الاقتصاد . (المكتب الاقليمي للدول العربية , 2015, 8)

ج- **ضبط وتقوية اواصر التعاون المالي:** فعلى مستوى الأسواق العالمية ، يزيد من فرص الدولة للدخول في شراكات وتوقيع اتفاقيات مع كبرى المنظمات والهيئات الدولية للحصول على مساعدات ودعم مالي وفني في مختلف المجالات والقضايا الحيوية مما يحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل عام (Alliance for Financial Inclusion,2018,9).

د- **ضمان تكافؤ الفرص:** حيث يوفر تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء على حد سواء في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد .

هـ - **يدعم رائدات الأعمال :** ويعزز قدراتهن الابتكارية والإنتاجية لتحقيق مشاركة أكثر إيجابية في الاقتصاد.

- **أهمية الشمول المالي للمرأة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية**

تتجلى تلك الاهمية على مستويين هما:

أ- **على مستوى البنوك** :

- **تعد النساء من اكثر وافضل العملاء في البنوك,** حيث ان هناك نسبة كبيرة من فئة النساء يدخرن ويقترضن بحكمة ورشادة وحرص شديد من البنوك ؛ وهذا التشخيص يعود لأسباب سيكولوجية الامر الذي جعلها وحسب التقارير والتصنيفات العالمية بان يصنفن ضمن الافراد الاكثر اخلاصا وولاء للبنوك والعاملين بداخله .
- **العميلات من النساء لهن دور تشخيصي امام البنوك,** من الامور الاخرى التي جعلت المرأة تمثل فرصة كبيرة امام البنوك هو ان (80%) من قرارات الشراء والاستهلاك داخل الاسرة تعود للمرأة , بالإضافة الى ان نمطية السلوك المالي للمرأة جعلها محط انظار البنوك , فضلا عن دورها في التأثير الكبير على افراد عوائلهن وعلى العاملين معهن او التي تحت امرتهن في حال كانت المرأة مالكة لمشروع معين, حيث يقمن بدعم وتشجيع الاخرين للتعامل مع البنوك واطلاق وفتح الحسابات المصرفية . (Audited Financial Statements Report ,2017,7)

لذلك فان تغطية المرأة وشمولها ماليا وتعزيز وصولها إلى الخدمات المالية والتمويل بات من الامور بالغة الاهمية اذ تشير التوقعات إلى أنه يمكن إضافة حوالي (28) تريليون دولار أي ما يعادل (26%) من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي حتى عام (2025) .

ب- **على مستوى المؤسسات المالية :**

يحظى تحسين مستويات الشمول المالي للمرأة باهتمام كبير على الصعيدين العالمي والمحلي ، وخاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية ، حيث يعد الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (2015)

وعليه فأن حصول المرأة على التمويل يزيد من امكانية الحصول على زيادة في الاصول الانتاجية ومنتجاتها, وهذا ما يزيد من قوة ارتباط المؤسسات المالية للنمو الاقتصادي , فهناك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة الى المنتجات والخدمات المالية والنمو الاقتصادي اذ ان زيادة اشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه ان يحقق مكاسب في الناتج المحلي الاجمالي فعندما تتمكن المرأة فأن ذلك يعود بفوائد كبيرة على مستوى الاقتصاد ككل. (Clotteau. N Measho,2016,13)

- **أهمية الشمول المالي للمرأة على المستوى الاجتماعي**

من الناحية الاجتماعية يعمل الشمول المالي للمرأة على ما يأتي :

أ- **تمكينها انسانيا,** ويحسن ظروف حياة النساء وانتشالهن من وضع نفسي مقهور وعدم الشعور بالأمان نتيجة لانعدام احساسهن بالاستقلال الاقتصادي, مما ينعكس ايجابا على صحتهن النفسية والجسدية, من خلال الاعانات والرعاية الاجتماعية وتحسينا لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن .

ب- **تعزيز مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع يحد من ظاهرة تعنيف المرأة,** حيث تمثل المرأة نصف المجتمع وبالتالي فأن تغطية احتياجاتها ومتطلباتها ماليا بأدوات ميسرة وبسيطة من اجل الوصول لأهدافها ينعكس على زيادة رفاهية المجتمع ككل .(The Common Wealth,2015,12)

ج- تحسين استهداف انظمة الحماية الاجتماعية .

2- اهداف الشمول المالي للمرأة

يتكاتف المجتمع الدولي من اجل بلوغ هدف الشمول المالي وبالتحديد الفئات المهمشة من النساء لتعزيز المشاركة الاقتصادية وذلك لارتباطه الوثيق بالاستقرار المالي وحفز النمو الاقتصادي للاقتصادات كافة فضلا عن مساهمته في تحقيق (سبعة) اهداف من اهداف التنمية المستديمة , لذلك بات وجوب التأكيد على وضع حزمة اهداف من شأنها بناء القدرات المالية للفئات المستهدفة والتي من ابرزها النساء من خلال الاتي :

1- **زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ,** وذلك بجعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة وتمكينها من المنافسة بقوة على صعيد الأسواق , و القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الاستراتيجية. (زهراء محمد حسن الواسطي,2013, 50)

2- **تعزيز الدور التشاركي للمرأة** ، باعتبارها فاعلاً استراتيجياً في التنمية المستدامة ، استناداً إلى حقيقة أن المشاركة هي أحد نُهج التنمية المستدامة والجانب الآخر للتمكين ، وفضاء لمشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

3- **اعتماد البنوك قاعدة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس** ، لكون البنوك بدون البيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية في النشاط الاقتصادي وقد بينت تجارب بعض الدول مثل الاردن ,(مركز هردو ,2018 , 7) في استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، أن المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وأنها تدخر مبالغ كبيرة لأطفالها وأسرتها.

4- **توفير ظروف العمل اللائقة للمرأة** ، إذ لابد من خلق فرص العمل التي تساعدها في إيجاد عمل مربح ومنتج في ظروف تتميز بالحرية والأمان والكرامة البشرية، وتبرز الضرورة إلى تحويل أماكن العمل إلى أماكن آمنة وخالية من أية مخاطر ولابد من تحسين القوانين وتنفيذها على أرض الممارسة

5- **القيام بإصلاح الأطر القانونية و التنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب** ، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميلك (KYC) .(مروان بن قيدة,,94,2016)

6- **رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية,** لما له تأثير كبير على تمكين المرأة على مستوى المجتمع إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها .

7- **ضمان العدالة والحرية والمساواة بين الجنسين** ,والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي .

8- **تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أمانا للنساء في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية** , مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة ممن يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي. (حنان عطا شملاوي , 2019 , 11)

وبناء على ما تقدم أصبح الشمول المالي عنصراً متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية والاقليمية والوطنية التي تستهدف التخفيف من كافة اشكال الفقر في كل مكان وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية بما في ذلك الخدمات المالية، وتعزيز النمو الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع والاشارة الى ضرورة تشجيع وإضفاء الطابع الرسمي ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الوصول الى الخدمات المالية وهذا اعتراف من جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على دور الشمول المالي .

المبحث الثاني
الشمول المالي والمرأة الهندية سياسات واتجاهات عامة

اولا : واقع الشمول المالي في الهند

بعد استقلال الهند سياسيا عن بريطانيا في عام 1947 ، مرت بموجة من تأميم البنوك خصوصا عام 1969 إذ جعلت أكبر أربعة عشر بنكا تجاريا تحت السيطرة المباشرة للبنك المركزي الهندي ، حيث يمكن تحديد نقطة انطلاق فكرة الاهتمام بـ تعميم الخدمات المالية والعمل على تطبيقها في الهند في هذه الفترة ، فمنذ أواخر الستينات ، نفذت الحكومة الهندية بنجاح مبادرات مختلفة لتوسيع الخدمات المصرفية الرسمية إلى جميع المجالات .

كما يمكن تصنيف ثلاث مراحل مرت بها الهند على نطاق واسع في مجال الاهتمام بالقطاعات كافة وتعزيز المؤسسات المالية وصولا الى هدف الشمول المالي وكالاتي :

- **المرحلة الأولى (1960-1995)** ، كان التركيز على توجيه الائتمان إلى القطاعات المهملة من الاقتصاد، كما تم التركيز بشكل خاص أيضا على القطاعات الأضعف في المجتمع .

- **المرحلة الثانية (1995-2005)** , ركزت وبشكل أساسي على تعزيز المؤسسات المالية كجزء من إصلاحات القطاع المالي، كما تم تشجيع الإدماج المالي في هذه المرحلة بشكل أساسي من خلال إدخال برنامج ربط مجموعة المساعدات الذاتية (**SHG**) * لتوفير الائتمان للمزارعين، كما أطلق البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية (**NABARD**) برنامج (الربط بين مجموعة المساعدات الذاتية والبنك الوطني) في عام 1996، بدعم سياسي من البنك الاحتياطي، لتسهيل اتخاذ القرارات الجماعية من قبل الفقراء. (Cnaan, R. ,2014,189 A. and others**)**
- **المرحلة الثالثة (2005 ولغاية الان)** ، فقد تم وضع الشمول المالي بشكل صريح كهدف من أهداف السياسة وكان التوجه نحو توفير تسهيلات أمنة للودائع الادخارية .

ثانيا : المرأة الهندية ... اوضاع عامة

يبلغ عدد سكان الهند (1,384,660,000) مليار وثلاثمائة واربعة وثمانون مليون وستمائة وستون الف مليون نسمة , بكثافة سكانية تقدر بـ (500 شخص) لكل (1 كيلو متر مربع) , حيث تحتل الهند المرتبة الثانية في العالم من حيث تعداد السكان وعلى الرغم من تفضيلات الكثير داخل المجتمع الهندي نحو انجاب الذكور كونه باعتقاد بعضهم ان المرأة تمثل عبئا ماديا على الاسرة الا ان نسبة الاناث في الهند فاقت نسبة الذكور و لأول مرة حسب احصائية عام 2020 (Dr V . Basil Hans,2016,4**) .**

لا يختلف واقع المرأة في الهند كثيرا عن قريناتها في الكثير من الدول النامية، من حيث المسؤوليات التي تقع عليها في مقابل حصولها على حقوق أقل قياسا بالرجل اذ أنها تمثل الطرف الأضعف في المجتمع فضلا عن أن الوضع الذي تعيشه المرأة في الهند أكثر تعقيدا ' وذلك بسبب طبيعة المجتمع الذي تحكمه مفاهيم ثقافية وعادات وتقاليد تستمد أصولها من المعتقدات الدينية، فالمجتمع الهندي بطبيعته مجتمع طبقي بحكم الاعتقاد , ونتيجة لتلك المعتقدات والتقاليد حرمت المرأة الهندية من أهم حقوقها و المتمثلة بالاتي :

أ- حرمان المرأة من حرية الاختيار والتملك، ومن حقها في الميراث .

ب- بعض المعتقدات كانت تطلب من المرأة أن تقتل نفسها إذا مات الزوج فلا يحق لها الحياة بعد وفاته , وهذا يعكس مستوى الاضطهاد وعدم الحرية للمرأة وهو نوع اخر من العنف ضد المرأة في الهند .

ثالثا : التمكين المعزز لمشاركة المرأة الهندية في القطاعات الاقتصادية

تقليديا في الهند يكون دور المرأة في داخل الأسرة وكفتيات يتم تربيتهن على العمل من أجل مساعدة أسرهن وتحسين اوضاعهم , وبالتالي فإن عملهم يتكون في الغالب من واجبات منزلية وليس جزءً من الاقتصاد الرسمي , وبسبب هذا فإن الهند كانت تقارن بشكل ضعيف مع البلدان الأخرى فيما يتعلق بمعدلات توظيف الإناث ومشاركتهن في القطاعات الاقتصادية .

ولكن في العقد الاخير من القرن العشرين وجدت الهند من خلال مراكز الاتصال لديها مع الدول الاجنبية ان شغل وظائف معينة من قبل النساء يكون اكثر كفاءة من الرجال في عدة قطاعات مما اعطى فرصة نحو استقلال المرأة عن اسرهن والدور التقليدي الذي كانت تلعبه المرأة , وعلى ضوء ذلك , برزت هناك عدة منظمات في الهند تم إنشاؤها لدعم تعليم المرأة والنساء في القوى العاملة لتعزيز تمكينها و لفسح المجال امامها ليس في مشاركتها اقتصاديا فحسب بل في ريادة الاعمال والقيادة كذلك , حيث منذ تشكيل (وزارة تنمية الموارد البشرية الهندية) ولغاية الان عملت الوزارة بشكل جاد على تحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الإناث ودعم النساء الراغبات في الانضمام إلى القوى العاملة , الامر الذي ساهم على صعود العديد من النساء الى قمة عالم الأعمال الذي يهيمن عليه الذكور تقليديا في البلاد، وتألقن في مجالات عدة . (Paramasivan C. & Ganeshkumar,2013,46)

انعكست معززات تمكين المرأة على مشاركتها بل وقيادتها لبعض المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الهند واخذت نسب متفاوتة من قطاع الى اخر وسنورد هذه النسب في كافة القطاعات الاقتصادية في الهند للمدة (2015-2020) تباعا حيث ان :

أ- قطاع الصناعات التحويلية

تتركز أعلى نسبة لملكية الإناث في الصناعات المتعلقة بالكيماويات والمنتجات الكيماوية، ومنتجات التبغ، والورق والمنتجات الورقية حيث بلغت حوالي (50%) , وفي المقابل تصل نسبة ملكية الإناث (2%) لعام 2019 في صناعات تتعلق بالكمبيوتر والمركبات والمنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات.

* وهي اختصارا لجملة (Self help group) والتي تعني باللغة العربية مجموعات المساعدة الذاتية وهي مجاميع من الفئات المهمشة تمكن بعظها البعض , كما سيتم توضيحها في الصفحات القادمة .

ب- قطاع الخدمات

تزداد نسبة ملكية الإناث بالمدن الرئيسية عن متوسط ما موجود في المناطق النائية والريفية (الولايات) اي المناطق التي ترتفع فيها نسبة الاعمال الخدمية لذا نجد تتجاوز نسبة ملكية الإناث 30% في الصناعات الخدمية وخاصة الصناعات ذات الصلة بالصرف الصحي والتعليم , اما في الصناعات ذات الصلة بالبحوث والتنمية فقد شكلت نسب مساهمة النساء منخفضة قياسا بالرجل وكما مبين في الشكل (1) ، اما نقل المياه، والنقل البري نجد انخفاض كبير في نسبة النساء حيث تصل إلى 1 % وهذا الانخفاض حتما بسبب طبيعة اعمال هذه النشاطات بالنسبة للنساء. (Badar Alam Iqbal & Shaista Sami,2017,650)

الشكل (1) نسبة النساء العاملات في الصناعات ذات البحوث والتنمية لعام 2019

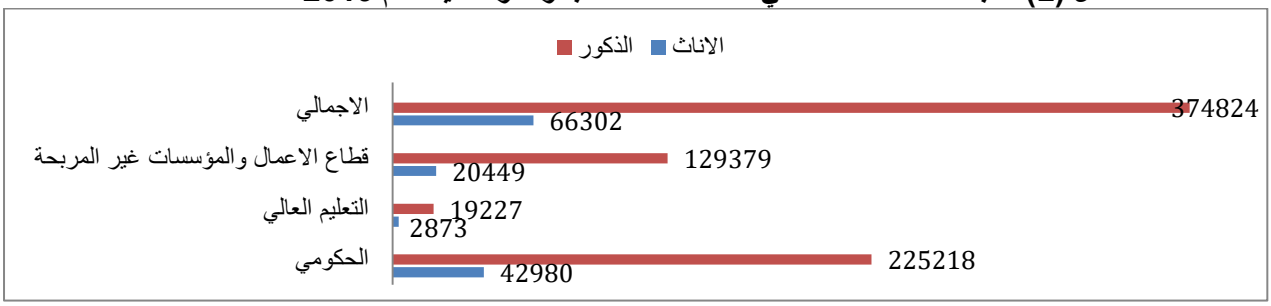

الشكل من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الاطلس العالمي

وقد اشارت التقارير الخاصة بمساهمة المرأة الهندية في النشاط الاقتصادي، والصادرة من وزارة القوى البشرية , هناك ارتفاع في معدل نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة وكما مبين في الجدول (2) الذي يوضح معدل مشاركة القوى العاملة حسب الجنس والمنطقة

السنة	معدل مشاركة المرأة الهندية في قوة العمل		معدل مشاركة الرجل الهندي في قوة العمل	
	ريف%	حضر%	ريف%	حضر%
2016– 2015	28.9	13.8	54.8	55.4
2019– 2017	29.2	14.6	55.9	57.6

الجدول (2) معدل مشاركة القوى العاملة الهندية حسب الجنس والمنطقة للأعوام (2015-2019) %

المصدر : من اعداد الباحثتين **بالاعتماد على اطلس بيانات العالم** https://ar.knoema.com/atlas

نلحظ من الجدول (2) هناك فجوة في نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بين الريف والحضر اذ سجلت خلال عامي (2015 – 2016) ، معدل مشاركة المرأة ما نسبته (28.9 %) في المناطق الريفية و (13.8 %) في المناطق الحضرية وهذا ناجم عن انتشار نسبة العمل في القطاع الزراعي والحيواني عكس الحضر الذي يعتمد على الانشطة الاقتصادية الصناعية والخدمية .

أما الرجال فكان معدل مشاركتهم حوالي (54.8 %) في المناطق الريفية و (55.4 %) في المناطق الحضرية ,و قد شهدت المدة (2017- 2019) ارتفاعا في نسبة المساهمة اذ بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة، في المناطق الريفية ، (29.2%) , كذلك في الحضر اذ بلغت (14.6%) , اما على مستوى الرجال فقد ارتفعت نسبة مشاركة الرجال لتصل الى (55.9%) في الريف (57.6%) في الحضر , وهو ما يدل على المساهمة الواضحة للنساء الريفيات بشكل اكبر من النساء الحضريات في الهند فضلا عن التزايد النسبي لمشاركة المرأة بصورة عامة في قوة العمل حضرية كانت ام ريفية . (Country Partnership Strategy ,2017,2)

ج- القطاع الزراعي

تحتلّ الهند المرتبة الثانية من حيث المخرجات الزراعية في العالم, ويوظّف قطاع الزراعة نسبة (42%) من القوى العاملة في الهند ويساهم في نسبة تتراوح بين (17 - 18 %) من الناتج المحلي الإجمالي في البلد , وان ما نسبته (66%) من السكان يعيشون في المناطق الريفية .

شكلت القوى العاملة في النشاط الزراعي في الهند لعام (2018) ما نسبته (75%) , تشكل فيها النساء حوالي (33٪) من المزارعين وحوالي (47٪) من العمال الزراعيين, لا تأخذ هذه الإحصائيات في الحسبان العمل في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك ومختلف الأشكال المساعدة الأخرى لإنتاج الغذاء في البلاد كما تشارك النساء بشكل كبير في الأنشطة الزراعية المساعدة, وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة ، وتمثل النساء الهنديات نسبة (21 - 24٪) من جميع الصيادين ومربي الأسماك على التوالي .

وقد ارتفعت نسبة النساء من القوى العاملة في القطاع الزراعي عام (2019) ، لتصل الى (94٪) وهذا ناجم عن هجرة الرجال الى المدن وترك المرأة للقيام بدعم الأسرة ودعم نمط حياة المزارع الصغيرة التي تمتلكها اغلب الاسر(المرأة في الزراعة في الهند,2022)

المبحث الرابع
دور الشمول المالي في رفع مستوى تمكين المرأة الهندية

اولا : المرأة الهندية والشمول المالي

عملت الهند وفق مبدأ (تبادل الرؤى والآراء الثاقبة) فيما يتعلق بمفهوم الشمول المالي والمرأة الهندية مع العديد من المنظمات والمؤسسات الخارجية الأخرى النشطة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة , حيث اخذوا ومازالوا يتبادلون الرؤى والآراء الثاقبة منذ سنوات عديدة بشأن شرائح محددة من الناس (رجالا ونساء) يعيشون في فقر وكيفية تفاعلهم مع الخدمات المالية والاقتصاد الرقمي .

وفي عام 2020، تحديدا تم تركيز عملهم بصورة تامة على شريحة النساء , وتحقيقاً لهذه الغاية كانت الالية كالاتي :

أ- القيام بإعداد أدوات لدراسات تشخيصية تساعد جهات التمويل على فهم الأعراف والتقاليد الاجتماعية في سياقات محددة للمساعدة في توفير المعلومات اللازمة لتصميم البرامج ذات الصلة.

ب- القيام بالبحث عن أساليب تفاعل النساء الفقيرات مع الاقتصاد الرقمي من خلال المنصات الإلكترونية .

ج- العمل على زيادة فهم كيفية تلبية الخدمات المالية لاحتياجات المرأة من خلال تحليل بيانات مؤشر الشمول المالي من منظور المساواة بين الجنسين .

وقد أقدمت الهند مؤخرا على استضافة مؤسسة (فين إكويتي FinEquity) وهي مؤسسة دولية تمتلك (450) منظمة بعدد (1500) عضواً تعمل في (75) دولة حول العالم , ولعله افضل انجاز للهند خلال السنوات الاربع الاخيرة في مجال المساواة بين الجنسين حيث يدور محور تركيز هذه المؤسسة حول ثلاث موضوعات رئيسية في مجال التعلم : (More Sachin & Singh Narendra,2015,3)

أ- الحلول التحويلية التي تراعي المساواة والفوارق بين الجنسين .

ب- الشمول المالي المدعوم رقميًا والأثر المرجو على مختلف الأصعدة .

ج- والأهم من ذلك، ترتبط مؤسسة (فين إكويتي FinEquity) بشبكة واسعة النطاق من الشركاء المعنيين بالشمول المالي للمرأة والتمكين الاقتصادي لها، مما يساعد على ربط النقاط بين مجتمع الشمول المالي للمرأة ومجتمع التمكين الاقتصادي لها مع أخذ في الاعتبار التمايز بين هذين المجتمعين وتداخلهما .

ثانيا : المبادرات الوطنية لتعزيز الشمول المالي للمرأة وريادة الاعمال

في أوائل عام 2020 ، تجاوزت الهند نموذج توفير الخدمات المالية واستخدامها على النحو الوارد في سياسة الشمول المالي، واتجهت أنظارها نحو رؤية محددة وهي "عالم يتم فيه تمكين الفقراء" من خلال استخدام الخدمات المالية لتحسين حياتهم بثلاث طرق :

أ - توليد الدخل .

ب - الحصول على الخدمات الأساسية .

ج - حماية مستويات المعيشة الأساسية .

في الوقت نفسه قامت الهند بتحديث بيان رؤياها بإضافة كلمتين بسيطتين: "عالم يتم فيه تمكين الفقراء ، لاسيما النساء" من خلال اغتنام الفرص وبناء قدرتهن على الصمود عن طريق الخدمات المالية.

في الهند، غالبًا ما ترتبط أدوار النساء ارتباطًا وثيقًا بأدوارهن ومسؤولياتهن وبنيتهن الاجتماعية الموضوعة بالفعل وفق المجتمع والتي تمتد جذورها في التاريخ، ومن أجل النهوض بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، لا بد من تعزيز الأبعاد المختلفة لاستقلالية المرأة مثل تحسين معرفتها وثقتها ومهاراتها فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية.

وعلى غرار ما ورد اعلاه سنعرج على ابرز المبادرات الهادفة لتعزيز الشمول المالي للمرأة في الهند وكالاتي:

1- **مبادرة ماهاراشترا**: 6 مارس 2020 , سلّط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قبيل اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس/آذار، الضوء على الدور الذي اضطلعت به منظمات المجتمعات المحلية لتمكين مليون امرأة من المشاركة بصورة كاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ولاية (ماهاراشترا) في غرب الهند .

2- **برنامج تجاسويني** : لتمكين النساء الريفيات ، الذي يشكّل مبادرة مشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبعض الهيئات التابعة لحكومة ماهاراشترا ، بتمكين مليون امرأة من الولايات الريفية جميعها في ماهاراشترا والبالغ عددها (34) ولاية لتنظّم صفوفهنّ في إطار (مجموعات للمساعدة الذاتية , وهي مجاميع من النساء تمكن بعظها البعض) .

ويتخذ أعضاء مجموعات المساعدة الذاتية القرارات بشكل جماعي الى اليوم ، ويحددن الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحسين رفاههنّ , وبرهنت تلك النساء أن مجموعات المساعدة الذاتية تمثّل سبيلًا فعّالًا ليس لمجرّد تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة من خلال إطلاق شركات صغرى ومتناهية الصغر بإدارة النساء, فهي تشكّل أيضًا منتديات تسمح للنساء بمعالجة المسائل التي تؤثر عليهن بصورة جماعية والسعي إلى إيجاد حلول قائمة على المجتمعات المحلية . (Seema Gaur & Srinivasa Rao,2020,3)

وتمكّنت مجموعات المساعدة الذاتية كلّها تقريباً، عن طريق برنامج تجاسويني ، من الحصول على ائتمانيات رسمية من المصارف يصل معدّل سدادها إلى نسبة (99%) ، كما تمكنت هذه المجموعات تحقيق منفعة إضافية من خلال قيام النساء في مجموعات المساعدة الذاتية بتجميع الأموال بين بعضهنّ البعض وإقراضها لبعضهن البعض بما يدعم الأعمال التجارية التي توظّف نساء أخريات ويتيح فرصًا للنمو والتقدّم .

3- **مبادرة كالبانا سانكار*** ركزت هذه المبادرة على توفير تدريبٍ على محو الأمية المالية والرقمية ليس فقط للنساء، ولكن أيضًا لعددًا من الرجال بغية جعل الانخراط في هذا النظام محايدًا بين الجنسين , وبجانب محو الأمية الرقمية والمالية، تم العمل على تمكين المرأة بطريقتين إضافيتين :

الطريقة الاولى: كفالة إمكانية الوصول إلى المدخرات والائتمان والشمول المالي، وقد مكّنهن ذلك من الوصول إلى خيارات كسب العيش المختلفة بناءً على المنطقة الجغرافية .

الطريقة الثانية: زُودت النساء بالتدريب على المهارات مما سمح لهن بالوصول إلى الخدمات المصرفية لدعم إنشاء مشاريعهن الخاصة - وتمكينهن كرائدات أعمال، كما أُتيح الوصول إلى الأسواق ودعم نمو أعمالهن استنادًا إلى قدرات صاحبة المشروع .

كما تمكنت الدكتورة سانكار من خلال مبادرتها من تدريب حوالي 30 ألف شخصًا أغلبيتهم من النساء في مجموعة من البرامج لتشجيع النساء على القيام بمعاملاتهن المالية من خلال هواتفهن في 13 مقاطعة في ماديا براديش في عامين فقط (2019 – 2020).

علاوة على ذلك، وبجانب النجاح البيّن، فالمبادرة تمتاز أيضًا بإمكانية تكرارها بسهولة في سياقات أخرى؛ فتمكنت الدكتورة كالبانا والفريق من بدء مشاريع مماثلة مع التركيز على محو الأمية الرقمية وتمكين المرأة في أفغانستان

والبرازيل وجنوب إفريقيا وكمبوديا وسريلانكا وميانمار. (Shankha Chakraborty,2019,2)

اما المبادرات الهادفة لتعزيز ريادة الاعمال بالنسبة للمرأة فأن مساعي كالبانا اتجهت نحو استهداف الشمول المالي للمرأة وتعزيز رائدات الاعمال وبينت رؤيتها من خلال النص الاتي (إن كسر السقف الزجاجي وريادة المشاريع ليست بأمر سهل، لكنه ليس مستحيلًا , حيث ان العناصر الرئيسية لأي نجاح هي الثقة , والتفاني , والمثابرة , والالتزام) , كما دعت جميع النساء والفتيات إلى مواصلة السعي لتحقيق أحلامهن خاصة إذا كن يعملن من أجل التخفيف من حدة الفقر والإعلاء من مستويات المجتمعات المهمشة، و هي تحث النساء على التركيز على البحث والتوثيق وقياس التأثير قبل المشروع وبعده وتسجيل جميع أعمالهن بحرص . (Shiva Kumar,2019,7)

1- فريق هاند إن هاند , عمل فريق (Hand and hand) (اليد واليد) مع القطاع الخاص في تطوير تطبيقات الهاتف المحمول لتيسير إنشاء روابط في السوق لأكثر من (50,000) رائدة أعمال وتُستكمل هذه المبادرات بالتدريب على المهارات وتطوير المشاريع ودعم مهارات التسويق، مما يزيد بشكل عام من دخل النساء صاحبات المشاريع, بالإضافة إلى ذلك، يعمل فريق هاند إن هاند على تعزيز الشراكات مع مؤسسات الإدارة المتميزة في الهند لتوفير تدريب رسمي في مجال الأعمال التجارية لهؤلاء صاحبات المشاريع بحيث يستطعن توسيع نطاق مشاريعهن، فالتكنولوجيا هي مفتاح تغير مسار اللعبة ويمكن للنساء والمزارعات والمزارعين ممن أسفل الهرم الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين مستوى المعيشة والدخل.

2- اطلاق الحكومة الهندية برامج مثل (Stand-Up India و Mahila e-Haat)

وهي برامج ومنصات تتيح إمكانية الوصول إلى التمويل المؤسسي للأعمال التجارية الصغيرة / متناهية الصغر لتعزيز ريادة الأعمال النسائية , فضلا عن برنامج تنمية المهارات والذي يرمز له (ESSDP) .

* الدكتورة كالبانا سانكار، العضوة المنتدبة لمنظمة هاند إن هاند في الهند، في عام 2019، فازت بجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة في فئة الأفراد.

ثالثا : جهود البنك المركزي ودور القطاع المصرفي الهندي في دعم الشمول المالي للمرأة

كان بنك الاحتياطي الهندي قلقا بشأن عدم توفر التسهيلات المصرفية لشريحة كبيرة من السكان ، وخاصة الفئات المحرومة والأضعف من المجتمع لا سيما النساء المهمشات ، الامر الذي دفع البنك المركزي الى اطلاق مجموعة قرارات تمثلت بدوره لدعم الشمول المالي وكالاتي : (Journey Map (Report,2018,12

أ- عمل بنك الهند الاحتياطي عام 2016 بمبادرات حول الشمول المالي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تمثلت بالاتي :

1- إدخال منتجات جديدة .

2- تحقيق المبادئ التوجيهية التنظيمية وغيرها من التدابير الداعمة لتحقيق الشمول المالي المستدام والقابل للتطوير

3- كما سعت الصناعة المصرفية في الهند باستمرار إلى خلق بيئة مواتية لتعزيز الشمول المالي بدء من تأميم البنوك ، وإنشاء البنوك الريفية الإقليمية، ومجموعات المساعدة الذاتية وبرنامج الربط المصرفي .

ب- منح بنك الاحتياطي الهندي (RBI) الموافقة في عام 2016 لعشرة كيانات لإنشاء بنوك تمويل صغيرة وحصولها على التراخيص اللازمة من اجل تلبية احتياجات الأشخاص مع التركيز على نساء المجتمع الهندي والذين لم يستخدموا البنوك المجدولة تقليديًا , على ان تقوم هذه البنوك بالاتي : (Dr.G.Vincent and Dr.S.Sivakumar2019,29)

1- فتح ما لا يقل عن (25٪) من فروعه في المناطق التي لا يوجد بها أي فروع مصرفية أخرى (المناطق غير المصرفية).

2- يجب أن يحتفظ بنك التمويل الصغير بنسبة (75٪) من صافي ائتماناته في شكل قروض للشركات في قطاع الإقراض ذي الأولوية .

3- يجب أن يكون (50٪) من القروض في محفظته أقل من (25٪) لكل (36000) دولار أمريكي[1] .

ج- في عام 2017، قام بنك الاحتياطي الهندي بمراجعة إطار العمل التصحيحي السريع ووضع البنوك ذات الميزانيات العمومية الضعيفة ضمن إطار لتحسين صحتها المالية، وكان يتعين على هذه البنوك التعامل بشكل استباقي مع الأصول الثابتة، وبالتالي فقد ساهمت بنوك القطاع العام في الهند في الحد من الفقر من خلال الشمول المالي، لذلك فعند معالجة قضايا القروض المتعثرة، يتعين على السلطات والبنوك نفسها أن تأخذ في الاعتبار أن إعادة الهيكلة لن تؤثر سلباً في بنوك القطاع العام فيما يتعلق بالشمول المالي. (Rajani Gupte & Others,2017,126)

د- قام البنك الاحتياطي تنفيذ مشروع بعنوان (مشروع محو الأمية المالية) لنشر المعلومات المتعلقة بالبنك المركزي والمفاهيم المصرفية العامة إلى مختلف الفئات المستهدفة بمساعدة من البنوك و الحكومة المحلية والمدارس والكليات من خلال العروض التقديمية والنشرات ، وكذلك من خلال موقع البنك الاحتياطي، تم إنشاء رابط موقع "التعليم العالي " على موقع ويب بنك الاحتياطي الهندي (RBI) بهدف تعليم أساسيات الأعمال المصرفية والتمويل والخدمات المصرفية المركزية للأطفال في مختلف الفئات العمرية .

هـ - أطلاق وزارة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك المركزي شبكة (UdyamSakhi) وهي شبكة لرعاية ريادة الأعمال الاجتماعية وإنشاء نماذج أعمال تدور حول منتجات وخدمات منخفضة التكلفة بهدف تقليل الكلف المترتبة على كاهل المرأة وبالتالي لحل أوجه عدم المساواة الاجتماعية , لتلبية احتياجات حوالي 8 ملايين امرأة هندية بدأن أو يدرن أعمالهن الخاصة من خلال منصته الخاصة بأدوات تعلم ريادة الأعمال ، وبرامج التدريب ودعم التبرعات ، فضلا عن توفر تسهيلات مسح السوق و المساعدة التقنية ، الامر الذي يبين أن الحكومة الهندية شاركت باستمرار في إحداث ثورة في دور المرأة خارج الجدران الأربعة لمنزلها .

رابعا - تجارب بعض البنوك الهندية لاستهداف المرأة وتحقيق الشمول المالي لها

مع الهدف الأساسي المتمثل في إدخال عدد كبير من السكان المحرومين من الخدمات المصرفية السائدة ، تسعى البنوك جاهدة لتحقيق نمو أكثر شمولاً من خلال إتاحة المنتجات والخدمات المالية للقطاعات المستبعدة والمهمشة مالياً في المجتمع والنساء على وجه الخصوص , وفقًا لتوجيهات حكومة الهند وبنك الاحتياطي الهندي ، كان البنك يتابع بنشاط جدول أعمال الشمول المالي ، مع تدخلات رئيسية في أربع محاور وهي (توسيع البنية التحتية المصرفية ، وتقديم المنتجات المالية المناسبة ، وتوسيع نطاق والاستخدام المكثف للتكنولوجيا , ومن خلال الدعوة لمحو الأمية المالية) .

1 - Rajani Gupte & Others , Computation of financial inclusion index for India , Procedia - Social and Behavioral Sciences , No. 37, 2017, P126.

نفذ بنك الاحتياطي الهندي خطة الشمول المالي (FI) المبدئية باستهداف (17002) قرية مستبعدة ماليا قسمت بواسطة بنكين (بنك كانارا – بنك النقابة الالكترونية) بغية شمول وتقديم المنتجات-الخدمات المالية لساكنيها مع التركيز على فئة النساء فيها وكالاتي (Sonu Garg &Dr. Parul Agarwal,2014,60):

أ - بنك كانارا :

كانت مهمته تقديم وتوفير الخدمات والتسهيلات ل (10049) قرية , أطلق البنك في بداية القيام بمهمته خدمات مزدوجة (الكترونية وميدانية) , على سبيل المثال , يعمل الموظفين المكلفين بالخدمات المالية في المصرف لمدة 4 ساعات في اليوم الواحد في مواقع ثابتة (منافذ أعمال البنك) وبعد ذلك سوف يتجولون ميدانيا في القرى / المنطقة المخصصة لهم لخدمة النساء اللاتي لا تتوفر لهم ظروف الحصول على الخدمات التوعوية والمالية , فضلا عن تقديم الخدمات للمسنين عند أبواب منازلهم , كما قدم بنك كانارا برامج المزايا الخاصة لرائدات الأعمال في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من ناحية رسوم المعالجة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للنساء

ب - بنك النقابة الإلكترونية :

أستهدف (6953) قرية , عمل البنك على برامج منها برنامج توفير حسابات مصرفية أساسية , يهدف إلى تغطية الأسر التي لا تتعامل مع البنوك بحسابات بنكية واحدة على الأقل ، وخلق ثقافة من العادات المصرفية ، وإقناعهم بتجميع مدخراتهم المكتسبة بصعوبة في حساباتهم المصرفية المفتوحة حديثًا لتحسين معايير حياتهم , كما عمل على اتاحة الائتمان الصغير للمرأة لتوفير حد ائتماني خالٍ من المتاعب يصل إلى 10000 روبية / بعد الانتهاء من التشغيل المرضي للحسابات لمدة 6 أشهر لمجموعة الدخل المنخفض / العملاء المحرومين لتلبية متطلباتهم دون الإصرار على الأمن أو الغرض أو الاستخدام النهائي للائتمان.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

مما تقدم يمكننا التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

1- من خلال فرضية البحث نستنتج ان المرأة الهندية وبالمقارنة مع دول العالم المتقدم؛ فأنها لغاية الوقت الحالي تعاني من انخفاض مصادر التمويل والمناخ المالي اللازم للشروع بإقامة مشروعاتهن الاقتصادية؛ وهو مبرر رئيس من المبررات التي تعمل على اضعاف المشاركة الاقتصادية, الامر الذي يترجم ثبوت فرضية البحث .

2- ساعدت تطبيقات التكنولوجيا المالية الرقمية، ولا سيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم على توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة كما هو الحال في اذ اصبحت مسألة فتح الحساب أسهل من أي وقت مضى.

3- في الهند هنالك جهود واضحة وجدية داعمة لسياسة الشمول المالي الهادفة الى انتشال النساء المهمشات ووضعهن في وضع افضل ويتضح ذلك جليا عند مراجعة اهداف وتوجهات (مبادرات البنك الاحتياطي الهندي للشمول المالي2030) ولكن واقع البيانات يشير الى أنه لازال هناك نساء في المجتمع الهندي لم يتمكن لغاية مدة الدراسة من الوصول الى الخدمات والتسهيلات المالية والمصرفية .

ثانيا : التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها نوصي بالاتي :

1- لابد من تكثيف الجهود نحو تعدد وتوسع مصادر التمويل الاساسية للمرأة الهندية والبيئة الاقتصادية الملائمة لها من خلال ضبط الخطط والبرامج الوطنية الجزئية لسياسة الشمول المالي المستهدف للنساء المهمشات ودعمهن لإقامة المشروعات الاقتصادية بشكل يتفق مع ماجاء بمضامين اهداف التنمية المستدامة.

2- على الحكومة الهندية ان تتبنى خطط ومبادرات تسهم في الوصول الكلي أو شبه الكلي على اقل تقدير الى النساء اللاتي لازلن محرومات من الخدمات المالية المتاحة في المؤسسات المصرفية وان تتحمل الحكومة نسبة من سعر الفائدة المفروضة على القروض أو منح امتيازات و إعفاءات التي يمكنها من تقليل تأثير سعر الفائدة تسهيلا لوضع المرأة الهندية.

3- يجب على البنك الاحتياطي الهندي إلزام البنوك العاملة في الهند بتوفير أعداد مناسبة من فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، مع مراعاة التوزيع الجغرافي الملائم .

4- يجب على الجهاز المصرفي الهندي تصميم خدمات مالية متنوعة وملائمة للفئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، والاعتماد على أساليب مبتكرة لإتاحة وصول أكبر عدد من الأفراد للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية

أ- الكتب العربية

1. أيوب , رائدة, الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري , جامعة الدول العربية , منظمة المرأة العربية ,2010 .
2. كريستين اية , لوناردیني , حقوق المراة ,عمان , الاردن, ط2 ,2004 .

ب- البحوث والدراسات والتقارير والمؤتمرات

1. حنان عطا شملاوي ،نهيل اسماعيل سقف الحيط، اثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في القوى العاملة: دراسة تطبيقية على عينة من الدول العربية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 16، العدد1, 2019
2. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، القاهرة، 2018 .
3. المكتب الاقليمي للدول العربية، " نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، تقرير ،بيروت لبنان 2015.
4. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية , المجلد 9 ، العدد 1 ، 2016 .
5. مقال الكتروني , المرأة في الزراعة في الهند : متاح على الموقع الالكتروني : https://ar.tr2tr.wiki/wiki/Women_in_agriculture_in_India . اخر دخول بتاريخ 3\8\2022.

ج- الرسائل والاطاريح

1- زهراء محمد حسن الواسطي، تمكين المرأة اقتصاديا في العراق مشكلات وممكنات، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، 2013 .

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. Clotteau. N ,Measho. B, Global Panorama on Postal Financial Inclusion , Printed in Switzerland by Universal Postal Union, 2016 .
2. Country Partnership Strategy: IND, 2013–2017 POVERTY ANALYSIS (SUMMARY.
3. Dr.G.Vincent and Dr.S.Sivakumar, Financial Inclusion in India -A progress and Challenges, International Journal of Advanced Science and Technology, Vol. 28, No. 19, 2019..
4. Pampel F. C., Tanaka K. (1986) "Economic Development and Female Labor Force Participation A Reconsideration" Social Forces, vol. 64, n. 3, pp. 599-619. and Goldin, C (1995) "The U-Shaped female Labor Force Function in Economic Development and Economic History".
5. Rajani Gupte & Others , Computation of financial inclusion index for India , Procedia - Social and Behavioral Sciences , No. 37, 2017, .
6. Sonu Garg &Dr. Parul Agarwal, Financial Inclusion in India – a Review of Initiatives and Achievements, Journal of Business and Management, Vol. 16, Iss. 6(.Jun. 2014) .
7. Takeshi Inoue , Op. Cit , P11 Cnaan , R. A and others, Op. Cit, 2018, .
8. "Lechman E and Kaur H. (2015). "Economic Growth and Female Labor Force Participation Verifying The U-Feminization Hypothesis. New Evidence For 162 Countries Over the Period 1990-2012, Economic Society.
9. A. K. Shiva Kumar, Poverty And Human Development In India: Getting Priorities Right Human Development Occasional Papers.
10. Alliance for Financial Inclusion, Declaration Progress Report: TODAY'S TARGETS, TOMORROW'S IMPACT. , 2018 Maya .

11. Badar Alam Iqbal & Shaista Sami, Role of banks in financial inclusion in India , Contaduría y Administración No. 62 ،2017.
12. BLC . Audited Financial Statements Report 2017, BLC Bank Lebanon. BLC Bank Lebanon(2017).
13. Cnaan, R. A. and others, Financial inclusion: Lessons from rural South India, Journal of Social Policy, Vol 41, No 1, 2014.
14. Dr V . Basil Hans , Initiatives and Impact of Financial Inclusion in India , Journal of Exclusive Management Sciences Vol 5, Iss. 10 October 2016 .
15. Dr.G.Vincent and Dr.S.Sivakumar, Financial Inclusion in India –A progress and Challenges, International Journal of Advanced Science and Technology, Vol 28, No. 19, 2019,.
16. Journey Map Report, India Digital Financial inclusion, Mobile Solutions Technical Assistance and Research, United States Agency for International Development Cooperative Agreement .
17. More Sachin & Singh Narendra , Poverty in India : concepts,measurement and status ، Munich Personal RePEc Archive .
18. Paramasivan C. & Ganeshkumar V ، Overview of Financial Inclusion in India , International Journal Of Management And Development Studies, VOL. 2, March 2013.
19. Seema Gaur & Srinivasa Rao , Poverty Measurement In India : A Status Update ,Ministry Of Rural Development ،September 2020.
20. Shankha Chakraborty, Financial Deepening, Journal of Economic Theory and Practice, Vol. 18, Iss. 2, Fep. 2019 .
21. The Common Wealth, Strategies for Women's Financial Inclusion in the Commonwealth, United Kingdom: The Common Wealth, (2015).

The role of financial inclusion in enhancing the economic participation of Indian women for the period (2011-2021)

Ayah Fadel Jabbar / researcher / ayafadhal94@gmail.com
P. Dr. Wafaa Jaffer Al-Mahdawi, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics / wafaa.jaffer.amen@gmail.com

Abstract

This research dealt with financial inclusion in terms of concept, origin, and development. It also dealt with the financial empowerment of women, indicating the relationship between financial inclusion and women. The descriptive analytical method was used for the data, which includes reviewing and analyzing information and data in the financial and banking literature and indicating the extent of India's response to international programs and plans. Anti-women in society and a review of their local attitudes, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that compared to the countries of the developed world, Indian women, until the present time, still suffer from the relative decline in the sources of financing and the financial climate necessary to initiate the establishment of their economic projects; It is one of the main justifications that weaken the balanced economic participation. The research also reached a set of recommendations, the most important of which is that it is necessary to intensify and multiply the sources of basic financing for Indian women and the appropriate economic environment for them through controlling partial national plans and programs for the policy of targeted financial inclusion of marginalized women and supporting them to set up projects. economic; Join the global community to achieve the goals of sustainable development.

Keywords: financial inclusion, empowering women financially and economically.

****
****
****